دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه
–دراسة استقصائية لآراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف–

الطالبة/ ســـويـاد أميـــنة*

Abstract:

This study aims at investigate Algerian auditors whom observe a modern procedure through critiquing their responsibility for detect fraud. To achieve the goals of this study questionnaire were prepared and distributed a to a sample external auditors approved in Setif province. The findings of the study revealed that the respondents took the necessary measures to detect fraud.

Keys words : Detecting fraud, external auditors, ISA

Résumé :

L'objectif de cette étude est de connaitre le suivi rigoureux des nouvelles procédures par les auditeurs externes (en Algérie) pour détecter la fraude.Pour atteindre cet objectif nous avons préparé et distribué un questionnaire à un échantillon d'auditeurs externes agrées dans la willaya de Sétif. La conclusion de l'étude a révélé que les répondants suivent les nouvelles procédures pour détecter la fraude et informé qui de droit.

Les mots clé: détection de fraude, auditeur externe, ISA.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى اتباع مراجعي الحسابات في الجزائر للإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في القوائم المالية ، حيث تم اعداد استبانة وتوزيعها على مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية سطيف. وقد أظهرت النتائج أن مراجعي الحسابات عينة الدراسة يتبعون الاجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل والابلاغ عنه للإدارة والجهات المستفيدة.

الكلمات المفتاحية: اكتشاف التضليل، مراجع الحسابات الخارجي، معايير المراجعة الدولية.

* طالبة دكتوراه ، جامعة سطيف01.

مـــقدمـــة:

أحدثت حالات التضليل في التقارير المالية التي شهدتها العديد من الشركات العالمية الكبرى تأثيرات عميقة على مهنة المراجعة، حيث تسببت في إضعاف مصداقيتها وأساءت إلى سمعة المراجعين، الأمر الذي أدى الى تحرك الباحثين والجمعيات المهنية لاستعادة الثقة العامة في خدمات التأكيد والتصديق التي تقدمها ، حيث قام الاتحاد الدولي للمراجعين IFAC بإصدار المعيار الدولي ISA.240 المتعلق بالغش المحاسبي وأكد على ضرورة تقييم مخاطر الغش والاستجابة لها، كما وسع المعيار من اجراءات عملية المراجعة التي يجب على المراجعين القيام بها لاكتشاف الغش .

مشكلة البحث:

يتضح مما سبق، أن مهنة المراجعة من بين المجالات الاقتصادية التي يجب اعطاؤها الأهمية اللازمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتي تكون على مستوى طموحات المجتمع وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية، ولهذا قامت مهنة المراجعة بإصدار معايير للمراجعة تشمل إجراءات تساعد مراجع الحسابات الخارجي في تقييم مخاطر الغش، ومن ثم بناء خطة مراجعة تستجيب لهذه المخاطر وتساهم في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه.

وفي ضوء ذلك، تتمثل مشكلة البحث في دراسة: **مدى اتباع مراجع الحسابات في الجزائر أثناء عملية المراجعة للإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه ؟**

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة في مساعدة كافة الأطراف المهتمة بمهنة المراجعة من مهنيين وأكاديميين، والجهات المنظمة للمهنة في التعرف على مدى اتباع الإجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه أثناء عملية المراجعة من قبل مراجعي الحسابات في الجزائر، لعل ذلك يساعد في وضع تعليمات مناسبة لتطبيقها وبالتالي زيادة الثقة بمهنة المراجعة وتطويرها.

فرضيات البحث:

تم اختبار فرضيتين لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل الى النتائج المتوخاة من هذا البحث:

الفرضية الصفرية الأولى H0: لا يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في القوائم المالية.

الفرضية البديلة الأولى H1: يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في القوائم المالية.

الفرضية الصفرية الثانية H02: لا يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في القوائم المالية.

الفرضية البديلة الثانيةH2: يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في القوائم المالية.

منهجية البحث:

أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد لجمع بيانات الدراسة اللازمة على نوعين من البيانات: بيانات ثانوية من خلال الرجوع الى الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات والقوانين المتعلقة بموضوع الدراسة، وبيانات أولية وذلك من خلال اعداد استبانة تم توزيعها ميدانيا على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة . وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين في ولاية سطيف.

من خلال القرار رقم 85 المؤرخ في 16 جوان 2014 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين بعنوان نشاط 2014 فقد بلغ عدد محافظي الحسابات في ولاية سطيف 88 محافظ حسابات، أما عن عدد الخبراء المحاسبين فقد بلغ 09 حسب القائمة التي اصدرها المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

وعليه فقد تم توزيع 97 استمارة عن طريق التوزيع اليدوي والالكتروني وكان عدد الاستمارات المسترجعة 80 ألغيت منها 09 استمارات وعليه فقد بلغ عدد الاستمارات الصالحة للاستعمال 71 استمارة .

متغيرات الدراسة

تشمل الدراسة على متغيرين: المتغير المستقل المتمثل في خطة المراجعة المصممة من طرف مراجع الحسابات الخارجي والتي تتضمن الاجراءات الحديثة المتعلقة باكتشاف التضليل والابلاغ عنه، والمتغير المتغير التابع المتمثل في اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

1) دراسة ظاهرة التضليل في التقارير المالية

إن التضليل هو عبارة عن تلاعب محاسبي مقصود في التقارير المالية، وهذا الأخير يكون إما في إطار المبادئ والمعايير أو خارج المبادئ والمعايير فيتحول إلى احتيال.

1.1) التلاعب المحاسبي في التقارير المالية في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية

يعرف التلاعب المحاسبي إلى الحد الذي لا يشكل فيه احتيال(غش) انه:" طريقة لمعالجة الفرق الناتج عن مقابلة النواتج بالمصاريف"[1].

كما يعرف أيضا أنه:[2] " زيادة وتخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل ويتم ذلك بطرق مختلفة مثل :

- عمليات حقيقية كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها؛
- عمليات محاسبية مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقها أو تغيير السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين؛

إن أشكال التلاعب في القوائم المالية تشمل مساحة أوسع من التي اعطيت لها في التعريفين السابقين، حيث لا تشتمل على تصنيف عناصر قائمة الدخل بل تمتد لتشمل تصنيف عناصر الميزانية. كما يجب الأخذ في الاعتبار الدوافع التي تؤدي للتلاعب وتوقيت اجراءه .

كما يعرف التلاعب المحاسبي على أنه[3]:" استغلال السلطة التقديرية الممنوحة للمحاسبين في مجال الاختيار المحاسبي أو هيكلة العمليات، بهدف توليد تغيير لخطر تحول الثروة المرتبطة بالمؤسسة،

بحيث ينظر الى هذا الخطر من خلال الممارسة في السوق، حيث لا يتم الافصاح بشكل صادق عن الوضعية المالية والنتائج " .

من خلال ما سبق، يمكننا إعطاء تعريف شامل للتلاعب المحاسبي وهو أنه: عبارة عن تحقيق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية عن العائد والمخاطرة ، وذلك باستغلال السلطة التقديرية الممنوحة للمحاسبين في مجال الاختيار المحاسبي أو هيكلة العمليات.

ونلخص مفهوم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير في الشكل الموالي:

شكل (01): مفهوم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية (إدارة البيانات المحاسبية)

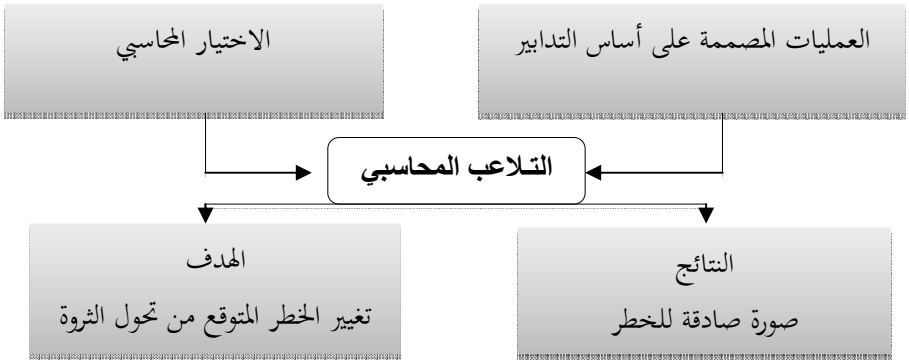

المصدر: Breton,G. et stolowy,H.,la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :8.

إن الهدف من التلاعب المحاسبي هو التغيير في هذين المقياسين: تغيير ربحية السهم ونسبة الديون الى حقوق الملكية .ولتحقيق هذا الهدف يتم استعمال عدة وسائل عملية تعتمد على التغيير في الأرباح (ربحية السهم) والتوزان بين الديون وحقوق الملكية، وهو ما يعرف بأشكال التلاعب المحاسبي ونلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم(01): أشكال التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية

النـــــوع	تعريفـــــه	الهدف منـــه
إدارة الأرباح	تعرف على أنها:" تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ للشركة أو لإدارتها".	تحقيق مستوى معين من الربح
تمـــهيد الدخل	يعرف على أنه:" كل الأساليب والعمليات التي تستخدمها الإدارة في منظمات الأعمال لتقليل الدخل لأغراض الحد من درجة المخاطرة في استثمارات الشركة"	تحقيق مستوى معين من الربح
تنظيف القوائم المالية	يعد من التطبيقات الفضة لإدارة الأرباح ، حيث تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات، بدلاً من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى(Big Bath).	تخفيض ربحية السهم الواحد في العام الحالي لكي تزيد بعد ذلك في المستقبل.
المحاسبة لابداعية	تعرف أنها: " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال".	تحقيق مستوى معين من الربح.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

Schipper.k, commentary on earnings management, accounting horizons, 1989, p:42.

Fudenberg,d.and Triole,j ,"*A theory of income management, journal of accounting and economics*", vol.19,1995,p :75.

,Retrieve, Amat,O.,Blake,J. (1999). The ethics of creative accounting decembre2013, from the econ papers web site:http//citesserx.ist.psu.edu.

طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة–شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية–، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص:450.

2.1)التلاعب المحاسبي خارج المبادئ والمعايير المحاسبية

1.2.1)التقارير المالية الاحتيالية: تختلف التعريفات المقدمة للتقارير المالية الاحتيالية على حسب اختلاف الاكاديميين ومن هذه التعريفات:

– التقرير المالي الاحتيالي عبارة عن[4]:" التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين، تتضمن معظم حالات التقرير المالي الاحتيالي التحريف العمدي للقيم وليس الإفصاحات".

– التقارير المالية الاحتيالية هي نوع من الغش الإداري الذي يعرف على انه[5]:" الغش المتعمد الذي ترتكبه الإدارة لإصابة المستثمرين والدائنين من خلال التقارير المالية المضللة مادياً"؛ حيث يمثل الغش الإداري العامل المشترك بين جرائم الأعمال والتقارير المالية الاحتيالية والنشاط الإداري كما تشمل التقارير المالية الاحتيالية ما يلي[6]:

- التزوير والتلاعب في سجل المواد، والوثائق الداعمة والمعاملات التجارية؛
- إغفال متعمد للمواد وتحريف للأحداث؛
- إغفال متعمد أو عرض إفصاحات غير كافية فيما يتعلق بمبادئ المحاسبة والسياسات والمبالغ المالية ذات الصلة.

من خلال ما سبق، يمكننا وضع تعريف شامل للتقارير المالية الاحتيالية على أنها: " عمل غير مشروع تقوم به الإدارة لخداع وتضليل المستخدمين المعنيين".

2.2.1) أنواع التقارير المالية الاحتيالية

تنقسم أساليب الغش في القوائم المالية الى أساليب غش مالية وأخرى غير مالية ونعرض فيما يلي الأنواع الخاصة بالتقارير المالية الاحتيالية في الجدول التالي :

جدول(02): أنواع التقارير المالية الاحتيالية

النـــــوع	التعريـــــف
الايرادات الوهمية	" الايرادات الوهمية أو المفتعلة تنطوي على تسجيل مبيعات أو خدمات لم تحدث لعملاء وهميين كما يمكن أيضا أن تنطوي على العملاء الشرعيين. فعلى سبيل المثال يمكن إعداد فاتورة وهمية لزبون شرعي على الرغم من أنه لا يتم تسليم البضائع أو تقديم الخدمات".
اختلاف التوقيت	"التسجيل المتعمد للإيرادات أو المصروفات في فترات غير صحيحة، حيث يؤدي إلى زيادة أو خفض الأرباح كما هو مطلوب في فترات معينة، ويعتبر من التجاوزات الكبيرة للقواعد المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالإيرادات".
إخفاء الخصوم والمصاريف	" نوع من القوائم المالية الاحتيالية، حيث يقوم مرتكب الغش بالتقليل عمداً أو إغفال الخصوم او المصروفات من البيانات المالية للمنظمة".
الإفصاحات غير الصحيحة	تشمل الافصاحات الغير الصحيحة كل من: العهود المتعلقة بالقروض(اتفاقيات القروض) أو الالتزامات المحتملة، الأحداث اللاحقة التي وقعت أو قد تصبح مُعرفة بعد انتهاء الفترة، عمليات الغش التي يرتكبها الأفراد، والمديرين التنفيذين، وآخرين في مناصب الثقة إلى المساهمين، معاملات الأطراف ذات العلاقة.

التقييم غير الصحيح للأصول	" التضخيم الوهمي لقيمة الأصول أو القيم الأخرى، بهدف تعزيز القوائم المالية".

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

Josepht T. wells, financial statement fraud casebook –baking the ledgers and cooking the books-, john wiley and sonc, new jersey, 2011,p:325.
Steven c.rollins, Richard B lanza, essential project investment governance and reporting preventing project fraud and ensuring Sarbanes – oxley compliance, j.ross publishing, usa, 2005, p:82.

3.2.1)اختلاس الأصول

هناك القليل من البحوث الأكاديمية التي تناولت اختلاس الأصول(لأن معظم الدراسات ركزت على القوائم المالية الاحتيالية). ونتيجة لذلك، فقد أجريت الكثير من البحوث حول اختلاس الأصول من قبل المنظمات المهنية مثل جمعية فاحصي الغش المعتمدين التي تنشر تقريرها حول الغش المهني كل عامين.

ونعرض فيما يلي بعض التعريفات الخاصة بهذا المصطلح[7]:

– " اختلاس الأصول هو عبارة عن استخدام الممتلكات لغرض وحيد هو الاستفادة بشكل غير عادل منها"؛

–الاختلاس هو عبارة عن: "التخصيص الخاطئ للأصول(عن طريق السرقة أو الاختلاس)"؛

– "الاختلاس يتعدى السرقة أو التملك غير الشروع بل إنه ينطوي أيضاً على إساءة استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية"؛

– "يحدث اختلاس الأصول عندما يقوم الموظف باستخدام الأصول النقدية أو غير النقدية لمصلحته الخاصة"[8].

من خلال ما سبق، يمكن تعريف اختلاس الاصول على أنه: استخدام الموظف لممتلكات الشركة سواء النقدية أو غير نقدية للمصلحة الشخصية وهذا لتحقيق مكاسب شخصية.

2) منهجية مـــــراجعة الغش في التقارير المالية

تركز منهجية مراجعة الغش على تقدير مخاطر الغش وإعطاءها أهمية كبرى، حيث إن التقدير الجيد لتلك المخاطر يساهم في اكتشاف الغش والأخطاء، اضافة الي خطوات أخري نعرضها فيما يلي:

1.2) المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة(جلسات العصف الذهني)

أكدت معايير المراجعة على أهمية الاتصال بين أعضاء فريق المراجعة وقائد الفريق،[9].حيث أنه عند تخطيط عملية المراجعة، فإن أعضاء فريق المراجعة يجب أن يناقشوا مدى احتمال حدوث تحريف جوهري ناجم عن الغش، هذا المتطلب الجديد الذي يعرف بـ "العصف الذهني" له هدفين أساسيان، الأول ذو طبيعة استراتيجية وهو أن يكتسب فريق المراجعة فهماً جيداً للمعلومات المتوفرة لدى أفراد الفريق المحنكين عن خبراتهم وتجاربهم مع العميل وكيف يمكن ارتكاب غش ما أو إخفاءه. أما الهدف الثاني فهو خلق العقلية المناسبة لإجراء عملية المراجعة، واشتراط إجراء العصف الذهني باتجاه يشمل " عقلاً متسائلاً متشككاً"[10]. ونعرض فيما يلي أهم العناصر التي تشملها جلسة العصف الذهني وهي إجراءات يقوم بها المراجع أثناء المناقشة.

جدول رقم(03): إجراءات المراجع خلال جلسة العصف الذهني

البيان	إجراءات المراجع
إجراء جلسة عصف ذهني للنظر في الفرص المحتملة والدوافع والتبريرات الخاصة بالغش، ومشاركة أعضاء الفريق	– مشاركة أراء المدققين ذوي الخبرة ؛ – تحليل الأدلة التي قد تشير إلى تزايد خطر الغش؛ – معرفة العوامل الخارجية التي تؤثر على الشركة والتي قد تؤدي الى: - خلق حوافز/ضغوط لارتكاب الغش؛ - توفير فرص للغش؛ - وجود ثقافة أو غيرها من العوامل التي تمكن إدارة لتبرير ارتكاب الاحتيال. –مناقشة ما إذا كان فريق التدقيق يحتاج الى متخصصين.

المصدر: Rittenberg johnstone gramling, auditing: a business approach, south-western,8th edition, usa,2012,p:463.

تساهم جلسات العصف الذهني في مساعدة المراجعين للربط بين عوامل مخاطر الغش وتقدير مخاطر الغش وهذا للخروج باستجابة خاصة بالمراجعة تجاه مخاطر الغش، ويمكن توضيح هذه المساهمة لجلسات العصف الذهني في الشكل التالي:

شكل رقم (02): استعمال جلسات العصف الذهني في اكتشاف الغش

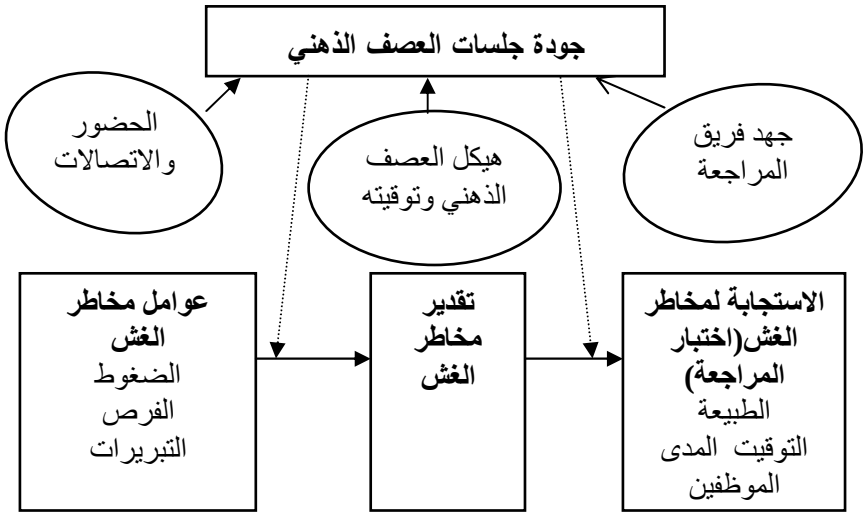

المصدر: Josef F.Brazel.TinaD.Carpenter.J.GregoryJenkins,Auditors`use of Brainstorning in the consideration of fraud: reports from the field, the accounting review, vol.85,no.4,2010,p:1277.

يتضح من الشكل أن جودة جلسات العصف الذهني تساهم في كل مراحل عملية المراجعة لاكتشاف الغش من خلال جمع المعلومات حول عوامل مخاطر الغش ومن ثم تقدير مخاطر الغش وأخيرا تحديد الاستجابة المناسبة لهذه المخاطر من خلال اختيار نوع الاختبار المناسب.

2.2) إجراء الاستفسارات من الإدارة وآخرين

يتم الحصول على المعلومات حول البيئة الخاصة للمؤسسة من خلال الاستفسار من الإدارة ،حيث على مراجع الحسابات أن يركز أكثر على العوامل التي تزيد من خطر الاحتيال، حيث يجب على المراجع أن يستفسر من الإدارة عما يلي[11]:

- معرفة الادارة بأي غش تم ارتكابه، أو شك في ارتكاب الغش ، أو ادعاءات حول الغش؛
- فهم الإدارة لمخاطر الغش، بما في ذلك مخاطر الغش المحددة من قبل الإدارة؛
- الضوابط المنفذة لتخفيف مخاطر الغش المحددة؛

- مراقبة الإدارة لمواقع التشغيل أو لقطاعات الشركة حيث يكون هناك خطر متزايد للغش؛
- إبلاغ الإدارة عن وجهات نظرها لأصحاب المصلحة عن ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.

كما يقوم المراجع بإجراء استفسار من الموظفين الآخرين داخل الشركة، واشخاص آخرين يمكن للمدقق أن يوجه لهم استفسارات فيما يتعلق بوجود غش أو اشتباه به ما يلي[12]:

- ✓ الموظفون العاملون الذين لا يشاركون بشكل مباشر في عملية إعداد التقارير المالية؛
- ✓ الموظفون الذين يتمتعون بمستويات مختلفة من الصلاحيات؛
- ✓ الموظفون المشاركون في مباشرة أو معالجة أو تسجيل معاملات معقدة أو غير عادية، وأولئك الذين يشرفون أو يتابعون هؤلاء الموظفون؛
- ✓ المستشار القانوني الداخلي؛
- ✓ مسئول أخلاقيات المهنة الرئيسي أو الشخص المعادل له؛
- ✓ الشخص أو الأشخاص المكلفين بالتعامل مع الادعاءات بالاحتيال.

بعد هذه المرحلة، يجب أن يتحصل المراجع علي قائمة أولية من "العلامات المنبهة للغش."

3.2) تحديد وتحليل عوامل مخاطر الغش

1.3.2) تحديد مخاطر الغش

إن الهدف من تحديد مخاطر الغش هو تقدير المخاطر التي تواجه المنظمة، ويساهم تقدير مخاطر الغش في تقييم احتمال حدوث الغش ومدى تعرض المؤسسة لحوادث حدوث الغش.

ويبدأ تقدير مخاطر الغش بتحديد مخططات الغش الرئيسية والتي يشار اليها بمخاطر الغش الملازمة، حيث أنه من خلالها يتم ارتكاب الغش وإخفاءه، ويوضحها الشكل التالي:

شكل رقم(03): مخطط دائرة الغش

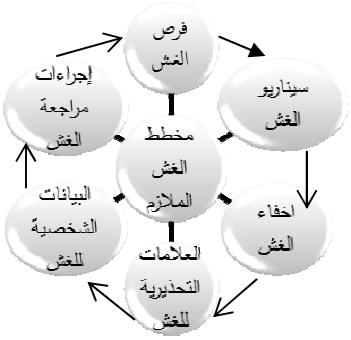

المصدر: LeonaedW.Vona, Fraud Risk Assessement Building a Fraud Audit Program,new jersey, canada,2008,p :10.

وعند وضع المراجع قائمة لمخططات الغش يجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- كل نظام أعمال يملك قائمة محددة من مخططات الغش الملازم؛
- مخطط الغش يتم ارتكابه من طرف الأفراد وهذا في وجود الفرص التي تؤدي الى حدوثه؛
- كل مخطط غش قد يكون سلسلة من التغيرات؛
- كل مخطط غش متغير لديه العديد من سيناريوات الغش؛
- يختلف حدوث مخطط الغش على حسب الصناعة والمؤسسة؛
- كل مرتكب غش على ثقة بأنه لن يتم اكتشافه؛
- كل مخطط غش يملك استراتيجية إخفاء وحيدة؛
- كل استراتيجية إخفاء ترتبط بعلامات التحذير؛
- كل مخطط غش لديه بيانات شخصية وحيدة؛
- الهدف من كل مخطط غش هو البدء في دورة التحويل والتي يتم من خلالها تحويل مخطط الغش إلى مكاسب شخصية.

2.3.2) تحديد عوامل مخاطر الغش

بعد الحصول على المعلومات بخصوص المؤسسة وبيئتها من خلال الاستفسارات، فإن المراجع يجب أن يدرس ما إذا كانت المعلومات تشير الى وجود أحداث أو ظروف تدل على وجود دوافع أو ضغوط أو توفير الفرص لارتكاب الغش وهو ما يعرف بعوامل مخاطر الغش، حيث تتضمن عملية تحديد عوامل الغش تطبيق الحكم المهني كما تتضمن الأخذ في الحسبان عدد من العوامل تتضمن ما يلي[13]:

- ✓ نوع المخاطر التي قد توجد، وهذا يعني ما إذا كانت تتضمن تقارير مالية احتيالية أو اختلاس للأصول؛
- ✓ جوهرية المخاطر، وهذا يعني ما إذا كان ذو حجم يمكن أن يؤدي الى تحريف جوهري ممكن في القوائم المالية؛
- ✓ احتمال حدوث المخاطر، وهذا يعني الاحتمال الخاص بأنه سوف يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية؛
- ✓ مدى انتشار المخاطر، وهذا يعني ما إذا كانت المخاطر المحتملة منتشرة في القوائم المالية مأخوذة ككل أو ما إذا كانت مرتبطة على وجه التحديد بتأكيد أو حساب أو عملية معينة.

4.2) الاستجابة لنتائج تقدير مخاطر الغش

بعد استكمال المراجع إجراءات مراجعة المخاطر وحتى يتمكن من إبداء رأيه حول البيانات المالية فانه يقوم بتصميم إجراءات واختبارات تساعده على توفير القناعة المقبولة والمعقولة بأن البيانات المالية قد أعدت وسجلت بصورة صحيحة وعادلة من النواحي المادية أو الجوهرية، حيث وحتى يصل إلى الهدف يقوم المراجع باستخدام نوعين من الإجراءات هما : إجراءات الالتزام (إجراءات تصميم للحصول على تأكيد معقول لا مطلق بان أنظمة الرقابة الداخلية التي ينوي مراقب الحسابات الاعتماد عليها قائمة بالفعل) والإجراءات الجوهرية الأساسية(إجراءات التدقيق

للكشف عن الأخطاء المادية في الحساب والتي تشمل اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية الموضوعية).

يساعد نموذج قرارات أدلة الإثبات باستخدام إجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية المراجع للاستجابة للمخاطر التحريف الجوهرية، حيث يركز النموذج على تجميع أدلة الإثبات في صناديق، ويأخذ المراجع في الاعتبار حجم الصندوق وطبيعة الأدلة الموجودة فيه ونعرض النموذج في الشكل التالي:

شكل رقم (04): الاستجابة للمخاطر المحددة بواسطة قرارات ادلة الإثبات

اللوحة أ: مدى كفاية الأدلة

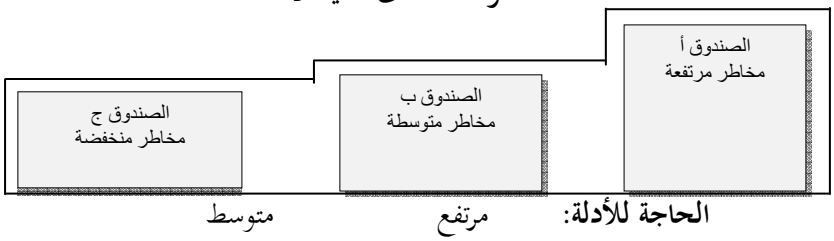

اللوحة ب: طبيعة الأدلة

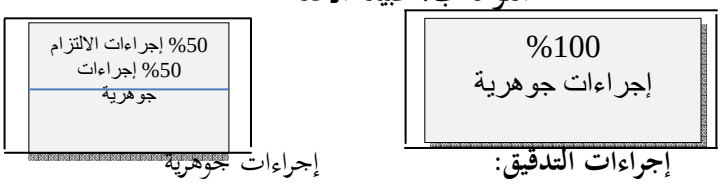

المصدر: johnstone, gramting, rittenberg, auditing: a risk approach to conducting a quality audit, ninth edition, 2013, p:174.

إن استجابة المراجع الى تقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية بسبب الغش يتأثر بطبيعة وجوهرية المخاطر المحددة ،يستجيب المراجع لمخاطر التحريف الجوهري، بسبب الغش بثلاثة طرق نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم(04): طرق الاستجابة لمخاطر الغش في القائم المالية

طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات المراجعة	اجراءات خاصة بمخاطر محددة	إجراءات إضافية
– تغيير طبيعة إجراءات التدقيق؛ – تعديل توقيت الإجراءات الجوهرية؛ – زيادة حجم العينة وأداء إجراءات تحليلية أكثر تفصيلا.	– تعيين أفراد إضافيين ذوي مهارات ومعرفة متخصصة؛ – إدخال عنصر عدم قابلية التنبؤ في خطة المراجعة.	– فحص مدى وجود تحيز في التقديرات المحاسبة عن السنوات السابقة؛ – تقييم الأساس المنطقي للأعمال فيما يتعلق بالصفقات غير المعتادة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

SAS NO.82:" Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit", P:1734-1735,disponible sur le site: http://www.aicpa.org/ le:07/04/2014, .11:30

طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص:551.

5.2) الإبلاغ عن الغش

حينما يحدد المراجع أن هناك دليل إثبات على إمكانية وجود الغش، فإن ذلك الدليل يجب أن يتم توصيله إلى المستوى الإداري الملائم، وذلك يعتبر مناسباً حتى إذا تم اعتبار الدليل غير منطقي أو غير ذي صلة(على سبيل المثال اختلاس ضئيل من قبل موظف في مستوى متدني في تنظيم المؤسسة)[14].

إن تحديد مستوى الإدارة المناسب هي مسألة حكم مهني وتتأثر بعوامل معينة مثل احتمالية التواطؤ وطبيعة الغش المشتبه به وضخامته، وعادة ما يكون مستوى الإدارة المناسب هو على الأقل مستوى واحد أعلى من الأشخاص الذين يبدو أنهم متورطين في الغش المشتبه به[15].

وإذا كانت الإدارة العليا هي المسؤولة عن الغش فإن على المراجع السعي للحصول على استشارة من المستشار القانوني لمكتب المراجع وذلك لمساعدته في تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذه الحالة.

من خلال ما سبق ، فإنه على الرغم من كل هذه الإجراءات لاكتشاف الغش إلا أن مراجعة الغش لا تقدم ضمان مطلق لاكتشاف مخاطر الغش في المؤسسة.

ونلخص الإجراءات السابقة لمنهجية مراجعة الغش في الشكل التالي:

شكل رقم (05): إجراءات المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية

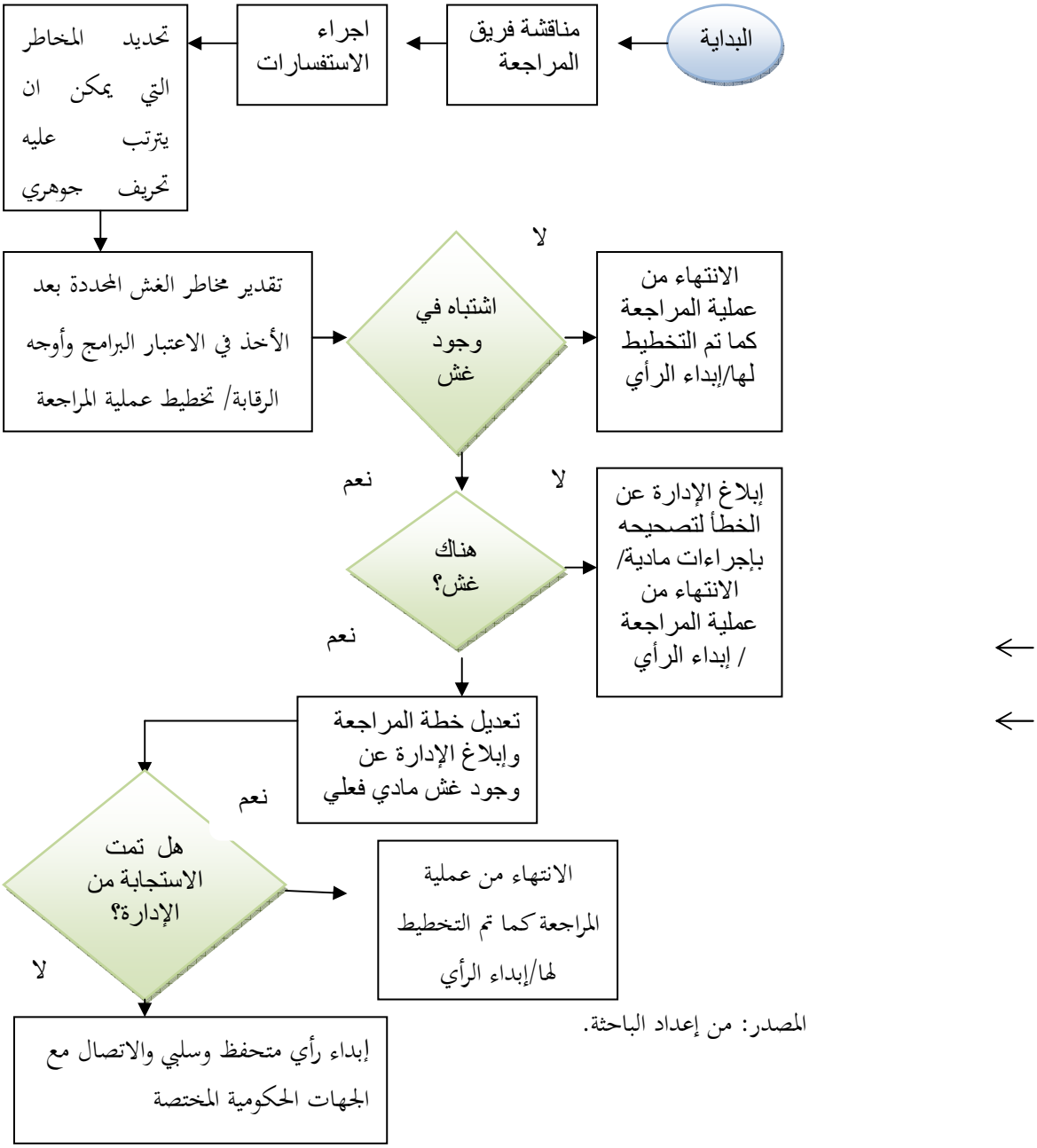

المصدر: من إعداد الباحثة.

3) اختبار الفرضيات مناقشة النتائج

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي وهو سلم ترتيبي بالأرقام لكل بند من بنود الاستبانة، وهذا لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند التحليل، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(05):مقياس الإجابة على سلم ليكارت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت $Sig > 0.05$ ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة 3، أما إذا كان $Sig < 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة.

جدول رقم(06)

آراء عينة الدراسة حول الاجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية".

الرقم	الإجراء	المتوسط الحسابي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية (sig)
01	المناقشة بين أعضاء فريق المراجعة حول كيفية ارتكاب الغش في القوائم المالية(قوائم مالية احتيالية) وكيفية اختلاس الأصول.	2,63	7,226	0,000
02	الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري بسبب	2,54	5,623	0,000

	الغش.			
03	مراعاة المراجع عند تحديد مخاطر التحريف الجوهري (نوع المخاطر، حجمها، مدى انتشارها).	2,77	10,892	0,000
04	قيام المراجع بتقدير خطورة كون الغش قد يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة.	2,83	14,015	0,000
05	زيادة مخاطر الغش لدى المراجع عند اكتشافه لمواطن ضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة.	2,69	8,636	0,000
06	التأكد من عدم وجود عوامل الغش(مثلث الغش) التي تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية	2,27	2,452	0,017
07	التأكد من عدم وجود عوامل الغش (مثلث الغش)التي تؤدي إلى سوء استخدام الأصول	2,37	3,599	0,001
08	تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ	2,72	9,152	0,000
09	تحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية لتحديد نوع الإجراءات الإضافية والعمل على تصحيحه بإجراءات مادية.	2,62	6,642	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءاً على نتائج spss

جدول رقم(07)

آراء عينة الدراسة حول الاجراءات اللازمة للإبلاغ عن وجود تضليل في التقارير المالية"

الرقم	الإجـــــــراء	المتوسط الحسابي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig
01	إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي.	2,83	16,334	0,000
02	تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم ابلاغها بحدوث الغش.	2,48	4,761	0,000
03	الامتناع عن إبداء الرأي إذا منع المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة من قبل الادارة	2,42	3,849	0,000
04	عند الشك بأن الغش أو الخطأ قد حدث من قيود مفروضة على الشركة فانه يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار في التقرير النهائي.	2,43	4,231	0,000
05	الاتصال مع الجهات الحكومية المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود غش وهذا بناء على نص قانوني.	2,54	5,489	0,000
06	عدم ابداء الرأي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ له تأثير مهم على	2,68	8,705	0,000

	البيانات المالية ولم يتم تصحيحه في البيانات المالية.			

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على نتائج spss.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية الأولى H0: لا يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في القوائم المالية.

الفرضية البديلة الأولى H1: يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل في القوائم المالية.

يبين الجدول رقم (06) آراء عينة الدراسة حول اتباع مراجع الحسابات الإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية حيث تشير النتائج الواردة في الجدول المذكور بأن أعلى متوسط حسابي نسبي(94.33%) للإجراء رقم (04) والذي ينص على :" قيام المراجع بتقدير خطورة كون الغش قد يؤدي إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة." وتدل هذه الاحصائيات على أهمية هذا الإجراء المتمثل في تقدير مخاطر الغش لكي لا يؤدي الى احتواء البيانات المالية على معلومات خاطئة ، حيث نصت المادة (23) من القانون 01/10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات والخبرة المحاسبية والمحاسب المعتمد أنه من بين المهام الدائمة لمراجع الحسابات المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة، وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة، واحتواء البيانات المالية على معلومات خاطئة بسبب عدم تقدير المراجع لمخاطر الغش يرجع الى عدم بذل العناية المهنية اللازمة في تأدية مهامه مما يعرضه لتحمل المسؤولية المدنية أمام المستفيدين من بيانات المؤسسة .

وجاء الإجراء رقم (08) و(09) في المرتبة الأخيرة والذي ينص على :"التأكد من عدم وجود عوامل الغش التالية التي تؤدي تقارير مالية احتيالية" بمتوسط حسابي نسبي 75.66% .وذلك

بسبب قلة استخدام أو عدم الاستخدام في أحيان أخرى مراجعي الحسابات مثلث الغش الخاص بالتقارير المالية الاحتيالية في تحليل مخاطر الغش أثناء عملية المراجعة.

كما تشير الاحصائيات الى أن أكثر الحالات التي تؤدي الى زيادة الغش في القوائم المالية هي وجود قصور في مكونات الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي87.66% وأقلها كان ارتفاع معدل دوران الموظفين الرئيسين في الإدارة الوسطى والعليا بمتوسط حسابي نسبي 64.33%

ويلاحظ من الجدول رقم (06) أن الوسط الحسابي لكافة الاجراءات الخاصة باكتشاف التضليل في التقارير المالية كانت أكبر من 2 والتي تميل الى درجة الموافقة، والذي يدل على اتباع مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على اتباع مراجعي الحسابات في ولاية سطيف للإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية.

الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية الثانية H02: لا يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في القوائم المالية.

الفرضية البديلة الثانيةH2: يتبع مراجعي الحسابات الخارجين الاجراءات الحديثة للإبلاغ عن التضليل في القوائم المالية.

من خلال النتائج الاحصائية الواردة في الجدول رقم (07)فإن الإجراء رقم (01) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 94.33% والذي ينص على: " إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي"، وتكمن أهمية هذا الإجراء في كون مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية المدنية في حالة عدم الكشف عن الحقائق المتعلقة بأعمال الغش والتلاعبات لمجلس المساهمين.

كما جاء الاجراء رقم(03) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي 80.66% والذي ينص على: " الامتناع عن إبداء الرأي إذا منع المراجع من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم اهمية اثر الغش او الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة".

ويلاحظ من خلال النتائج الاحصائية أن أغلبية مراجعي الحسابات يتبعون الاجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل والابلاغ عنه، والذي يدل على اتباع مراجعي الحسابات للإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على اتباع مراجعي الحسابات في الجزائر للإجراءات اللازمة لاكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنه.

خـــلاصـــــة:

من خلال دراستنا الميدانية لمدى اتباع مراجعي الحسابات في الجزائر للإجراءات الحديثة لاكتشاف التضليل والتقرير عنه وفق منهجية حددتها معايير المراجعة الدولية والتي تختلف الى حد ما مع المراجعة التقليدية، فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

1. مراجعي الحسابات في الجزائر يقومون بمناقشة مخاطر الغش مع فريق العمل ومن ثم تقدير مخاطر الغش وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفي حالة وجود علامات منبهة تشير الى احتمال وجود حالات غش يقوم بتعديل خطة المراجعة. وفي رأينا اتباع مراجع الحسابات في الجزائر هذه الإجراءات الواردة في معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالغش على الرغم من أن الجزائر لا تتوفر على دليل شامل لكل المعايير حيث تم تبني أربعة معايير جزائرية للتدقيق وذلك حسب المذكرة رقم20 الصادرة بتاريخ 2016/03/13 ، ويعود السبب الى ورود بعض من هذه الإجراءات في مواد القانون 01/10 المنظم لمهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد؛

2. مراجعي الحسابات في الجزائر يتبعون بعض الاجراءات الحديثة الخاصة بالتقرير عن التضليل في القوائم المالية والابلاغ عنه للإدارة والجهات المستفيدة.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن نأخذ بها:

1.ضرورة تكملة اعتماد الجزائر لباقي معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في نسختها الكاملة، مما سيضفي على التقارير المالية المصداقية والموثوقية وهوما يتطلع اليه مستخدمو هذه التقارير؛

2. توعية المراجعين بحجم مسؤولياتهم تجاه اكتشاف التضليل في التقارير المالية في ظل المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة، بما تتضمنه هذه المسؤولية من إجراءات التقييم والتخطيطي والتقرير عن حالات التضليل في التقارير المالية.

الهوامش والمراجع:

[1] Breton,G. et stolowy,H., la gestion des données comptable : une revue de la littérature, comptabilité, contrôle et Audit, tome9,vol.1,2003, p :6.

[2] المرجع السابق لـ Breton,G. et stolowy,. ، ص:06.

[3] المرجع السابق لـ Breton,G. et stolowy، ص:06.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007،ص:271.

[5] Tiina intaland linh thuy do, financial statement fraud(recognition of revenue and the auditor`s responsibility for detecting financial statement fraud, master thesis accounting and finance, 2002, p:18.

[6] Khanh Nguyen, financial statement fraud(motives, methods, cases and detection, boca raton, florida, USA,2010.p:6-7.

[7] TommieW.singleton,fraud auditing and forensic accounting, fourth edition, john wiley and sonc, new gersy, usa,2010,
p :84-85.

[8] Edward p.perdue and christina k.mcdonald, Responding to Workplace Embezzlement and Asset Misappropriation – A Legal and Forensic Accounting Guide, This article discusses issues that were addressed in a teleconference, “Fraud Prevention and Investigation Issues,” presented on September 16, 2010 by MDTC’s Commercial Litigation Section.

.

[9] David wealleans, the quality audit for iso9001:2000: a pratical guide, grower publishing limited, second edition, England,2005,p:104.

[10] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2006، ص:574.

[11] Rittenberg johnstone gramling, auditing: a business approach, south- western,8th edition, usa,2012,p:463.

اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين،

[12] الأول، طبعة 2010، المعيار الدولي 240 " مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات"، ص:172

[13] المرجع السابق لـ الأمين السيد محمد لطفي ص:155-156.

[14] المرجع السابق لـ أمين السيد أحمد لطفي، ص:188.

[15] اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، الأول، طبعة 2010، المعيار الدولي 240 " مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات"، ص:184.